انتصرت للشرعية ورفضت حل البرلمان

كتلة المؤتمر تُسقِط دعوة الحوثي

أغلقت لجنة استقبال طلبات اعضاء مجلس النواب التابعة لجماعة الحوثي الخميس باب التسجيل للانضمام لما يسمى بالمجلس الوطني، دون أن تسجل أحداً يرغب الانضمام للمجلس المذكور في مقاطعة تعد رسالة شديدة ورفضاً لمحاولة حل البرلمان.
وكانت صحيفة «26 سبتمبر» قد ذكرت على لسان مصدر في تلك اللجنة أن آخر موعد للتسجيل هو الخميس الماضي، وبهذا الخصوص اعتبر مراقبون هذه المقاطعة تعبيراً عن موقف وطني يجسد التمسك بالمؤسسات الشرعية وعدم التفريط بها تحت أي مسميات.
هذا وسخر أعضاء مجلس النواب من دعوة ما يسمى اللجنة الثورية لأعضاء البرلمان بالاجتماع الاثنين في القصر الجمهوري من قبل شخص لا يمثل أي صفة..

نواب يكذبون انضمامهم لما يسمى المجلس الوطني ويؤكدون تمسكهم بالمؤتمر

كتل المشترك تطالب رئيس البرلمان بعقد اجتماع لهيئة الرئاسة ورؤساء الكتل

وأكدوا أنه لا يحق لأي شخص دعوة أعضاء مجلس النواب للاجتماع سوى رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس النواب، واعتبروا دعوة اللجان الحوثية استخفافاً بالدستور والشرعية الدستورية وتعد خرقاً واضحاً وصريحاً لدستور الجمهورية اليمنية المستفتى عليه..

هذا وأجمع أعضاء مجلس النواب من مختلف الكتل على رفض دعوة الانضمام لما يسمى بالمجلس الوطني الذي كانت جماعة الحوثي تعتزم فرضه حيث أنه من مجموع قوات مجلس ثوار لم ينضم إلاّ 9 أعضاء من 301 عضو..

وفي محاولة لتضليل الرأي العام اعلنت جماعة الحوثي عن تسجيل عدد من أعضاء البرلمان عبر لجنة ترأسها النائب يحيى الحوثي.. ونظراً لرفض جميع النواب هذه الدعوة فقد تم زج اسماء نواب من كتلة المؤتمر الشعبي العام كذباً بالانضمام اليهم، الأمر الذي دفع أعضاء مجلس النواب يوم الخميس الماضي ممن حشرت اسماؤهم إلى نفي وتكذيب ما اشيع عن تقدمهم بطلب انضمام إلى ما أسمي "المجلس الوطني" أو أنهم قد فوضوا أي شخص لتقديم الطلب باسمهم.

وعبّر اعضاء مجلس النواب عن أسفهم لمثل هذه الأساليب وأن ينسب إليهم مثل هذا الفعل الذي لا يعبر عن قناعاتهم كونهم أتوا إلى عضوية مجلس النواب عبر الإرادة الشعبية وبالوسائل الديمقراطية، مشيرين إلى أن انتحال شخصية أعضاء مجلس النواب وتزوير أسمائهم إنما يعد عملاً غير أخلاقي.

موضحين أن غالبية الأعضاء الذين وردت أسماؤهم غير متواجدين في العاصمة صنعاء وأن بعضهم في الخارج، مؤكدين أن انتماءهم للمؤتمر الشعبي سيظلون أوفياء لتنظيمهم الرائد، ومعبرين عن تطلعات الجماهير المؤتمرية وبقية أبناء الوطن الشرفاء الصامدين منذ العام 2011م ، منوهة إلى أنهم كتلة واحدة لن يؤثر على تماسكها أي شيء.

وعبرت عن تطلع أعضاء الهيئة البرلمانية للمؤتمر إلى تجسيد الحوار الهادف لإخراج الوطن من أزمته في إطار الشرعية الدستورية والمبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار واتفاقية السلم والشراكة.

وقرر المجتمعون البقاء في حال انعقاد دائم لمتابعة المستجدات الوطنية وبما يجنب اليمن المخاطر ويحفظ الارض والانسان والوحدة اليمنية والوطنية.

إلى ذلك اعلنت 6 كتل برلمانية هي: كتلة التنظيم الوحدوي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح وكتلة المستقلين وكتلة العدالة وكتلة التضامن، رفضها لإعلان أنصار الله، وعدَّته استكمالاً للانقلاب على الشرعية الدستورية، والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ووثيقة مخرجات مؤتمر الحوار واتفاق السلم والشراكة الوطنية..

واعتبروا في بيان لهم الثلاثاء الماضي إعلان الحوثي انقلاباً وإجهاضاً لمسار التسوية السياسية وتعميقاً للأزمة..

ورفضت الكتل البرلمانية الدعوة الموجهة لأعضاء مجلس النواب للالتحاق والانضمام إلى ما سمي بالمجلس الوطني.. ودعوا رئيس مجلس النواب وهيئة رئاسته ورؤساء جميع الكتل البرلمانية لعقد اجتماع لمناقشة ما يجب عمله تجاه الأحداث الجارية..

للمؤتمر الشعبي العام هو الذي يحدد بالدرجة الأولى أي عمل سياسي يمارسونه وأنهم محكومون بانتمائهم الوطني والتزامهم التنظيمي والأخلاقي واحترامهم للشرعية الدستورية.

وجددوا تمسكهم بخيارات المؤتمر الشعبي العام وارتباطهم به ارتباطاً وثيقاً وأنهم لا يقبلون أن يفترى عليهم من قبل أية جهة كانت، محملين من مارس عملية الافتراء والتضليل المسئولية الكاملة.

ومن بين الأعضاء الذين أعلنوا نفيهم وهم:

الشيخ يحيى المطري.
محمد بكير صلاح.
عبدالوهاب عامر.
أمين الصلوي.
شوقي شمسان.
فيصل الشوافي.
علي عبدالمعطي الجنيد.
صهيب الصوفي.
علي المخلافي.
أحمد الشمري.
نصر زيد.
ومحمد صالح بن عفيف الحميري.

الجدير بالذكر أن الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام كانت قد وقفت الاثنين الماضي وبحضور الشيخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب في اجتماع استثنائي عقد باللجنة الدائمة برئاسة الشيخ سلطان البركاني رئيس الكتلة أمام المحاولات التي تستهدف حل مجلس النواب، حيث تم في الاجتماع الوقوف أمام المستجدات السياسية التي تشهدها الساحة الوطنية.

واكد المجتمعون التزامهم بما صدر في بيان اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف بشأن مستجدات الساحة الوطنية وخصوصاً الموقف من الإعلان الصادر عن أنصار الله.

وأكدت قيادة الكتلة ان اعضاء الهيئة البرلمانية

مصدر مؤتمري:

مانشره موقع انصار الله حول تشكيل المجلس الوطني عارٍ من الصحة

صرح مصدر مسئول في المؤتمر الشعبي العام بأن لا صحة لما نشره موقع أنصار الله (الحوثيين) من أن المكونات السياسية وصلت إلى اتفاق شبه نهائي حول تشكيل المجلس الوطني بالتساوي بين أربع مكونات.

وقال المصدر: إن ذلك عار عن الصحة وأنه لم يتم أي اتفاق بشأن ذلك ويأسف لمثل هذا التسريب المسيئ للجو العام للحوار، مؤكداً أن الحوارات التي تجري هي بين من يؤمنون بالشرعية الدستورية ومن لا يؤمنون بها . وأن المؤتمر الشعبي العام متمسك بموقفه المعروف والمعلن بعدم التفريط بدستور دولة الوحدة والبرلمان المنتخب من الشعب وأنه لا يقبل بأي مسميات أو أشكال لا تمت إلى الشرعية بصلة ولا يمثل إرادة الناخبين وهو منفتح على أي نقاشات في هذا الإطار وأي آراء .

واكد المصدر ان ممثلي المؤتمر الشعبي العام في الحوار يحملون موقفاً مبدئيا لا يقبل التفريط أبداً لما في ذلك من مخاطر على وحدة الأرض والإنسان اليمني وعلى مستقبل الأجيال ، وأنه لا يمكن أن يمرر ما يتناقض مع الشرعية الدستورية ليتيح لأصحاب المشاريع الصغيرة تمرير مشاريعهم والتفريط بالوحدة اليمنية.

ماذا يريد اللقاء المشترك؟

أحمد الكحلاني

منذ بداية الحوار في موفمبيك من اجل ملء الفراغ الدستوري لا أحد يعرف ماذا يريد الأخوة في اللقاء المشترك المكون من خمسه احزاب، يوماً يقدمون رؤية واحدة باسم المشترك وعندما يتم البدء في مناقشتها يتباينون ويطلب بعضهم فرصة لليوم التالي كي يقدم كل منهم رؤية منفردة ، وبعد ان يقدموا تلك الرؤى المنفردة وتبدأ مناقشتها، فجأة ينسحب احدهم لسبب اولآخر كان يمكن احتواؤه ، ثم يطلب زملاءه الآخرين في المشترك مغادرة الاجتماع لأقناع زميلهم المنسحب لانه لايمكن ان يناقشوا في ظل انسحاب احدهم .

وهكذا يتسببون في تعطيل الجلسات أو توقف الحوار ليوم اويومين واحيان اكثر..

عندما يعودون يفاجئون الجميع بتقديم رؤية مشتركة جديدة باسمهم جميعاً تختلف عن الرؤية التي سبق ان قدموها، وما ان ينتهوا من قراءتها حتى تتباين آراؤهم ويعلن البعض منهم الخروج من تلك الرؤية حتى ان الاخ حسن زيد كلّفوه في إحدى الجلسات ان يقرأ رؤيتهم الجديدة التى جاءوا بها وما ان انتهى من قراءتها حتى أعلن مباشرة انه ليس مع تلك الرؤية التي قرأها. ثم إن اخرين من المشترك نفسه تبعوه وقالوا انهم ليسوا مع تلك الرؤية .

وعندما يأخذ موضوع ما نقاشاً طويلاً يقدم بن عمر في اليوم التالي مقترحاً توفيقياً وما ان يبدأ نقاشه يقدم الاخوان في المشترك رؤية جديدة باسمهم حول الموضوع حتى يخرج المتحاورون من نقاش تلك الرؤية التوفيقية ، حتى وصل الامر انه في جلسة واحدة قدموا رؤيتين رؤية قدموها في بداية الجلسة وبعد نقاش استمر طويلا رفعت الجلسة للاستراحة بعدها استغرب الجميع عندما قاموا بتقديم رؤية جديدة تختلف عن الرؤية السابقة التي لم يمر عليها اكثر من ساعة ثم يتباينون فيها وهكذا.

بينما المكونات السياسية الاخرى قدمت كل منها رؤية واحدة في بدايةًالحوار يتم النقاش حولها كما هو الحال في اي حوار .

هذا هو واقع الحال مع الأخوة احزاب اللقاء المشترك كأننا نتحاور في ظروف عادية جدا وليس في ظروف استثنائية وفي حالة فراغ دستوري لمؤسسة الرئاسة والحكومة والبرلمان..

هل هذا حوار بين نخب سياسية ينتظرهم خمسة وعشرون مليوناً على أحر من الجمر ويحسبون الساعات والدقائق ما الذي يمكن أن يخرجوا به من نتائج حواراتهم ؟

أليس هذا تعطيلاً واضحاً؟ وتضييعاً للوقت وتمييعاً للحوار..

أليس هذا هو ما دفع أنصار الله أن يصدروا إعلاناً دستورياً من طرف واحد ، والان وباستمرارهم بإضاعة الوقت وتباينهم بين وقت وآخر والذي قد يكون واقع الحال أو أنه توزيع أدوار بينهم في نهايته قد يدفع أنصار الله لاتخاذ خطوات اخرى قد يصبح بعدها المشهد السياسي أكثر تعقيداً.

هل هذا الذي يريدون ؟

هل يريد الاخوان في اللقاء المشترك ان تذهب الامور الى اسوأ مما هى عليه الان..

ألا يكفي ماعملوه في البلد منذ عام 2006 عندما شاركوا في انتخابات رئاسيه ومحليه واعترفوا بنتائجها ثم انقلبوا عليها..

او ماعملوه من بعد 2011 عندما اختطفوا ثورة الشباب وأوصلوها الى ما وصلت اليه.